

استمرار الدعم الأمريكي للنظام السعودي نقيض دعم الديمقراطية



قال معهد كوينسي لفن الحكم المسؤول إن استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية للنظام السعودي يتناقض مع توجهات واشنطن في سبيل دعم الديمقراطية حول العالم.

ونشر المعهد تقريراً بعنوان (هل ستبحث قمة الديمقراطية دور الولايات المتحدة في إدامة الاستبداد؟) مبرزاً السعودية في مقدمة الدول المستبدة في العالم.

وجاء في تقرير المعهد: تحدد قمة الديمقراطية القادمة لإدارة (الرئيس الأمريكي جو) باiden هدفاً نبياً: الجمع بين الحكومات الديمقراطية للدفاع ضد الاستبداد، ومعالجة الفساد ومكافحته ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

بعد أن أمضى الرئيس السابق دونالد ترامب أربع سنوات بشكل علني في مغازلة المستبدين وتقويض المؤسسات الديمقراطية الأمريكية - وبلغت ذروتها في أعمال شغب استهدفت الانتقال السلمي للسلطة - يأمل الرئيس باiden بوضوح أن القمة يمكن أن تعيد القيادة الأمريكية والبدء في مواجهة اتجاه

الاستبداد غير الليبرالي الذي انتشر في جميع أنحاء العالم ووجد جذورًا في الحزب الجمهوري.

ومع ذلك، لكي تكون تمرينًا ذا مغزى وليس مجرد تهنئة ذاتية، سيتطلب من إدارة بايدن - ومؤسسة السياسة الخارجية على نطاق واسع - طرح بعض الأسئلة الصعبة.

يجب أن يكون على رأس القائمة سبب دعم الولايات المتحدة بنشاط للعديد من الحكومات الاستبدادية بينما تفرض عقوبات ساحقة على العديد من الحكومات الأخرى.

وتدعم الولايات المتحدة 74 في المئة من الدول غير الديمقراطية في العالم عسكريا. تخضع معظم الدول غير الديمقراطية المتبقية لعقوبات العقاب.

يعتبر هذا المزيج بمثابة ضربة قوية للمجتمع المدني وحقوق الإنسان والحركات الديمقراطية.

بالنسبة لمعظم الناس، من الواضح أن دعم الديكتاتوريين مثل النظام الملكي السعودي أو عبد الفتاح السيسي في مصر بالسلاح والمال هو نقيض دعم الديمقراطية.

لكن عددًا أقل بكثير من الذين يدركون أن العقوبات تعمل أيضًا على ترسيخ الحكم الاستبدادي وتغذي الفساد، مما يزيد من سلطة الدولة على حساب المجتمع المدني.

الأدبيات الأكاديمية حول تأثير العقوبات الشاملة واضحة تمامًا. عادة لا تنتهي الحكومات الاستبدادية في مواجهة الإكراه الاقتصادي، وفي كثير من الحالات يتم تقوية قبضتها على السلطة.

والحكومات الاستبدادية التي تستهدفها العقوبات "يمكن أن تتدخل في السوق للسيطرة على تدفق السلع والخدمات التي نادرة عن الضغوط الاقتصادية الخارجية،" السماح للقيادة إلى "الثروة إعادة توجيه نحو الائتلاف الحاكم، وبعيدا عن معارضوها لتقليل تكلفة العقوبات على قدرتها على الحكم".

وبالمثل، في حين أن التحول الديمقراطي ظاهرة معقدة، فإن الطبقة الوسطى القوية والازدهار الاقتصادي كانا محركين رئيسيين للحركات الديمقراطية الناجحة.

ومع ذلك، غالبًا ما تتحمل الطبقة الوسطى في المجتمعات الخاضعة للعقوبات العبء الأكبر للعقوبات

بعيدة المدى. مع تزايد الآلام الاقتصادية، يضطر المنظمون إلى القيام بمزيد من العمل لدعم احتياجات الناس الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية.

كانت إيران مثالاً واضحاً على الآثار السلبية للعقوبات على المجتمع المدني. على الرغم من الاستياء الواسع النطاق من الحكومة، فقد أدت عودة العقوبات الساحقة إلى انتشار الفقر مع تمكين أكثر القوى غير الليبرالية والمناهضة للديمقراطية في إيران.

وفقاً لجواد صالحی أصفهاني ، بين عام 2011 عندما تم تصعيد العقوبات المالية بشكل كبير من قبل إدارة ترامب أواخر عام 2020 ، سقط أكثر من 8 ملايين إيراني من الطبقة الوسطى إلى الطبقة المتوسطة الدنيا بينما وقع 4 ملايين آخرون في دائرة الفقر.

وبالمثل ، أدى التضخم المفرط المدفوع بالعقوبات إلى زيادة تكاليف المعيشة بشكل كبير ، حيث يكافح 40 في المائة من الإيرانيين لتناول ما يكفي من الطعام .

نظراً لأن العقوبات الساحقة وجهت ضربة موجعة للمجتمع المدني ، فقد لعب الحرس الثوري الإسلامي دوراً أكبر في التهريب وخرق العقوبات.

وهكذا ، فإن المؤسسة القمعية التي يهيمن عليها المتشددون قد اكتسبت على حساب المواطنين العاديين. في حين أن الشعب الإيراني غاضب من ظروفه ، عزز المحافظون والمتشددون سيطرتهم على جميع المؤسسات الحكومية الوطنية مع القليل من الثقل الموازن.

بدلاً من إدانة الوضع الراهن الذي ينشر اليأس ويعزز الاستبداد ، يمكن لواشنطن بدلاً من ذلك دعم المجتمع المدني من خلال تخفيف أنظمة العقوبات بعيدة المدى مثل تلك المفروضة ضد إيران.

في حالة إيران ، فإن القيام بذلك من شأنه أن يخفف من الآثار التضخمية على الاقتصاد الإيراني مما سيسمح لمزيد من الإيرانيين بوضع الطعام على الطاولة والانضمام إلى الطبقة الوسطى.

وهذا بدوره سيسمح للعديد من الإيرانيين بالتركيز على التنظيم حول المطالب السياسية بدلاً من البقاء الأساسي.

يجب ألا يتأرجح نهج الولايات المتحدة تجاه العالم بين الدعم الأعمى لبعض الحكومات الاستبدادية والعقوبات الصارمة على الآخرين.

يجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على إشراك كل من السعودية والنظام الديني في إيران - وكذلك الحكومات الأخرى - لمحاسبتهم والسعي للتأثير على سلوكهم دون تقويض المجتمع المدني أو القيم الليبرالية.

مع اقتراب قمة الديمقراطية ، هناك حاجة إلى التفكير الذاتي الجاد. لا تتعرض الولايات المتحدة فقط لخطر التراجع الديمقراطي بسبب التهديدات من الداخل ، ولكن يجب أن توازن بعناية المنافسة مع التنسيق لمواجهة بعض أكبر التهديدات في عصرنا ، مثل تغير المناخ.

ومع ذلك، حتى المحادثات الصادقة تخاطر بفقدان الطريقة التي حافظت بها السياسة الخارجية الأمريكية على الحكم الاستبدادي في جميع أنحاء العالم، بدلاً من تقويضه.

نتيجة لذلك، يجب أن يكون التأثير الضار للعقوبات الأمريكية والمساعدة العسكرية مطروحةً على الطاولة.